الإنسانُ الخليفة بين منظومتين حُقوقيّتين

رئيس التحرير
◆ د. محمد محمود مرتضى

لطالما كانت حقوق الإنسان محورًا للنقاش الفلسفيّ، الدينيّ، والقانونيّ؛ حيث اختلفت الرؤى حول أسس هذه الحقوق، وطبيعتها، وأهدافها. ففي الوقت الذي تنطلق فيه المنظومة الحقوقيّة الغربيّة من منظور وضعيّ، يعتمد على الفرد كمركز للكون، تأتي الرؤية الإسلاميّة لتقدّم مقاربة فريدة، تنظر إلى الإنسان على أنّه خليفةٌ للهِ في الأرض، مسؤول عن إعمارها وفق منهجٍ إلهيٍّ، يُحقّق التوازن بين الحقوق والواجبات.

تدفع هذه الازدواجية في التصوّر إلى التساؤل: كيف تتشكّل حقوق الإنسان وفق الرؤية الغربيّة؟ وكيف يختلف ذلك عن الرؤية الإسلاميّة القائمة على مبدأ الخلافة؟ وما هي الفروق الجوهريّة بين المنظومتين؟

تُبنى الحقوق في الفلسفة الغربية الحديثة على أُسس «عقلانيّة» وتجريبيّة؛ حيث تطوّرت عبر محطات تاريخيّة رئيسة، مثل:

- إعلان الحقوق البريطانيّ (١٦٨٩).
- إعلان استقلال الولايات المتحدة (١٧٧٦).
- إعلان حُقوق الإنسان والمواطن الفرنسيّ (١٧٨٩).
- الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

يرى جان جاك روسو، على سبيل المثال، أنّ الإنسان يُولد حرًّا، لكنّ المجتمع يقيّده بسلاسل القوانين والتقاليد[1]. ووفقًا لـجُون لوك، فإنّ الحقوق الطبيعيّة للإنسان تشمل الحق في الحياة، والحريّة، والمُلكيّة، وهي حُقوق سابقة على الدولة، وليست منحةً من السلطة السياسيّة[2].

فيما يؤكّد إيمانويل كانط أنّ الأخلاق يجب أن تستند إلى العقل وحده، دون الحاجة إلى أيّ سلطة دينيّة؛ لأنّ «القانون الأخلاقيّ في داخليّ، وليس في نصّ خارجيٍّ»[3].

ورغم أنّ الغرب عزّز الحريّات الفرديّة، ولكنّ هذه المنظومة تُعاني من إشكاليّات جوهريّة، مثل:

- غياب التوازن بين الحقوق والواجبات؛ حيث يتمّ التأكيد على الحقوق الفرديّة دون مسؤوليّات مُقابلة.
- الميل إلى النسبيّة الأخلاقيّة؛ حيث لا يُوجد معيار ثابت لتحديد الصواب والخطأ.
- الإقصاء التدريجيّ للدين كمرجعيّة أخلاقيّة، ممّا أدّى إلى تفكيك القيم الاجتماعيّة في بعض المجتمعات الغربيّة[4].

وعلى النقيض من الرؤية الغربيّة، ينطلق التصوّر الإسلاميّ لحقوق الإنسان من مفهوم الخلافة؛ حيث إنّ الإنسان كائنٌ غير مستقلّ عن النظام الكونيّ، بل هو مكلّف بتنفيذ العدل وفق أحكام إلهيّة.

يُؤكّد القرآن الكريم على أنّ الإنسان ليس مجرّد فرد حرّ، بل خليفة مكلّف بتحقيق العدالة في الأرض؛ حيث يقول الله - تعالى - :﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[البقرة:٣٠]. كما كرّم الله الإنسان تكريمًا خاصًّا؛ حيث قال: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾[الإسراء:٧٠].

1 - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، دار التنوير، بيروت، ط-2 2019، ص 54.

2 - جون لوك، رسالتان في الحكم المدني، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط-1 2005، ص 98.

3 - إيمانويل كانط، نقد العقل العملي، ترجمة: فؤاد زكريا، دار النهضة، بيروت، ط-1 2017، ص 176.

4 - جون راولز، نظرية العدالة، ترجمة: علي شرف الدين، دار التنوير، بيروت، ط-3 2019، ص 203.

في خضم هذا التنظير الفلسفيّ والقانونيّ، يبرز القرآن الكريم كمصدر مُتفرّد في طرحه لمفهوم الحقوق؛ إذ لا يَنظر إليها كمنظومة وضعيّة قابلة للتغيير وفق الأهواء، بل كجزء من ناموس إلهيٍّ متكامل، يرتبط بالعدل والتكليف والمسؤوليّة.

يتعامل القرآن الكريم مع حُقوق الإنسان من منطلق تكريمه الأساس للإنسان خليفة الله في الأرض؛ حيث يقول الله - تعالى - : ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا**﴾[الإسراء: ٧٠].

وهذا التكريم الإلهي، يجعل الحقوق في التصوّر القرآنيّ ليست منحة بشريّة، بل جزءًا من أصل التكوين الإنسانيّ، وهو ما يجعلها حقوقًا ثابتة غير قابلة للإلغاء أو الانتقاص تحت أيّ ظرف. فبينما تتغيّر التشريعات الوضعيّة بتغيّر العصور والمجتمعات، تبقى القيم القرآنيّة مرجعيّة ثابتة تعكس الفطرة الإنسانيّة السليمة.

على أنّ القرآن الكريم، لا يُقدّم حقوق الإنسان بوصفها مفاهيم قانونيّة مُجرّدة، بل يعرّضها في سياق تكامليّ يربط الحقوق بالواجبات، والممارسة الفرديّة بالمسؤوليّة الاجتماعيّة، ومن بين الحقوق الأساسيّة التي أكّدها القرآن الكريم:

١. حقّ الحياة والأمان: يقول الله - تعالى -: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ**﴾[الإسراء: ٣٣]. هذا النّص يُؤسّس لمبدأ قُدسيّة الحياة البشريّة، ورفض أيّ اعتداء على النفس الإنسانيّة، إلاّ في إطار التشريع العادل.

٢. حقّ الكرامة والمساواة: يؤكّد القرآن أنّ التمايز بين البشر لا يكون إلا على أساس التقوى والعمل الصالح، حيث يقول: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[الحجرات: ١٣]. وهذا يعني أنّ المُساواة ليست مُجرّد شعار اجتماعيّ، بل هي قاعدة قرآنيّة أصيلة تُلغي كلّ صور التمييز العنصريّ أو الطبقيّ أو الجنسيّ.

٣. حريّة الاعتقاد والفكر: يقول الله - تعالى - : ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾[البقرة: ٢٥٦]، مؤكّدًا أنّ الحريّة الفكريّة والعقديّة هي حقّ مكفول لكلّ إنسان، ولا يُمكن فرض

الإيمان بالإجبار. كما إنّ الحوار في القرآن قائم على المنطق والحجّة، لا على القمع والإكراه؛ حيث يخاطب الله نبيّه قائلاً: ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[النحل: ١٢٥].

٤. العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة: يُؤكّد القرآن على ضرورة تحقيق العدل في توزيع الموارد ومنع الاحتكار والظلم الاقتصادي، حيث يقول:﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾[الحشر: ٧]. وهذا يُرسّخ مبدأ تكافؤ الفرص ومُحاربة الظلم الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

٥. حقّ المرأة في الكرامة والمشاركة: كفل القرآن للمرأة حقّها في الميراث، والتعليم، والعمل، والمشاركة الاجتماعيّة؛ حيث قال - تعالى - : ﴿**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾[البقرة: ٢٢٨]. كما أكّد القرآن على استقلاليّة المرأة القانونيّة والماليّة، مخالفًا بذلك العادات الجاهليّة التي كانت تحرمها من هذه الحقوق.

ومن القضايا الجوهريّة التي يطرحها القرآن، العلاقة بين الحقوق والواجبات؛ حيث لا ينظر إلى الإنسان بوصفه مستفيدًا سلبيًّا من الحقوق فقط، بل ككائن مسؤول عن ممارستها - أي الحقوق - ضمن ضوابط أخلاقيّة ومجتمعيّة، وفق الآتي:

١ - الحريّة ليست مُطلقة بلا قيود:

يقول الله - تعالى - : ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾[الإسراء: ٣٦]، ممّا يُؤكّد أنّ الحريّة يجب أن تُمارس في إطار المسؤوليّة والوعي.

٢ - العدالة لا تعني الفوضى:

يؤكّد القرآن على ضرورة تحقيق العدل دون الإخلال بالنظام الاجتماعيّ:﴿**وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[النساء: ٥٨].

وبذلك، يُقدّم القرآن نموذجًا فريدًا يجمع بين الحقوق الفرديّة والمسؤوليّة الجماعيّة، بين الحريّة والضوابط، وبين المساواة والعدالة.

وهذه مُقارنة بين المنظومتين الحقوقيّتين:

البُعد	المنظومة الإسلاميّة	المنظومة الغربيّة
المصدر	الوحي الإلهيّ والتكليف الشرعيّ	العقل البشريّ والتشريعات الوضعيّة
الأساس	الإنسان كخليفة ومسؤول	الفرد وحقوقه المطلقة
الحريّة	حريّة مقيّدة بالقيم الإلهيّة	مطلقة، دون قيود أخلاقيّة
المساواة	قائمة على العدل والتقوى	قائمة على الليبراليّة الفرديّة
العلاقة بين الحقوق والواجبات	كل حقّ يقابله واجب ومسؤولية	تأكيد على الحقوق دون التزامات واضحة

إذًا، في حين تركّز المنظومة الغربيّة على الحقوق الفرديّة، دون ربطها بالقيم العليا، تُقدّم الرؤية الإسلاميّة تصوّرًا متوازنًا، يجعل الحقوق مسؤوليات أخلاقيّة تتناغم مع النظام الكوني.

ومن هنا، فإنّ أيّ مُقاربة عالميّة لحقوق الإنسان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار البُعد الروحيّ والأخلاقيّ؛ بحيث لا يكون الإنسان مُجرّدَ فردٍ يطالب بحقوقه، بل خليفة مسؤول عن تحقيق العدل في الأرض.

وعلى أيّ حال، فإنّ دراسة حقوق الإنسان في القرآن الكريم ليست مجرّد تأمّل نظريّ، بل هي دعوة لاستعادة المفاهيم القرآنيّة الأصيلة في بناء المجتمع. ففي عالم يشهد انتهاكات متزايدة

لحقوق الإنسان، وسيطرة للمفاهيم المادية على القيم الأخلاقية، يقدّم القرآن رؤية متوازنة تجمع بين القيم الروحيّة والعدالة الاجتماعيّة.

وبناء على ما تقدّم، اختارت مجلة «تبيين»، موضوع حقوق الإنسان في القرآن الكريم كمحور لهذا العدد، للكشف التفصيليّ عن الرؤية القرآنيّة للحقوق الإنسانيّة، وبيان فرادتها وخصائصها وتميّزها عن الرؤية الغربيّة للإنسان وحقوقه، من خلال مجموعة من البحوث والدراسات، تناولت المبادىء والقيم العامة التي ترتكز عليها هذه الرؤية، ورؤيتها للإنسان ودوره، ثم الكشف التفصيليّ للمنظومة الحقوقيّة، انطلاقًا من القرآن الكريم؛ حيث تناولت حقوق: الوالدين، والمرأة، والطفل، والمخالف الديني، مضافًا إلى الحديث عن التفسير الموضوعيّ في باب البحوث والدراسات، وقراءة في كتاب «حقوق الإنسان عند الإمام عليّ عليه السلام».

نأمل أن يُساهم هذا العدد، في إثراء النقاش في هذا الموضوع المهم، في الوقت الذي بدأت المنظومة الحقوقيّة الغربيّة تتخبّط في أزمة ازدواجيّة المعايير الحقوقيّة عند التطبيق والتنفيذ، ودخولها في متاهة السيولة والتغيُّر المُستمرّ، ما جعلها تصطدم مع الفطرة الإنسانية نفسها.

والله وليّ التوفيق